



الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير مجلس الإدارة

الدورة الثالثة والعشرون (٢١-٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الستون

الملحق رقم ٢٥ ألف (A/60/25/Add.1)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الستون
الملحق رقم ٢٥ ألف (A/60/25/Add.1)

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير مجلس الإدارة

الدورة الثالثة والعشرون (٢١-٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥)

إضافة

التذييل

موجز الرئيس لمناقشات الوزراء ورؤساء الوفود خلال الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: مساهمة في الجلسة العامة رفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن تنفيذ إعلان الألفية

موجز

اجتمع وزراء ورؤساء وفود ١٣٣ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أثناء الدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، من ٢١ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ لمناقشة الأسس البيئية الداعمة للأهداف الإنمائية للألفية، ولتقديم توصيات لتنفيذها على نحو عاجل ومستدام إلى الجلسة العامة رفيعة المستوى للجمعية العامة خلال دورتها الستين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وقد دارت هذه المداولات تحت رئاسة رئيس مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (راتشمتات وتيولار، إندونيسيا) وبمعاونة وزراء من بربادوس والكونغو والمجر وباكستان والسويد وهولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وبعد العروض التي قدمها المتحدثون المرموقون الذين من بينهم جيفري ساكس، المستشار الخاص للأمين العام ورئيس مشروع الألفية، واشيم شتاينر، المدير العام للاتحاد العالمي للحفظ، وريجويس مابودافهااس، نائبة وزير البيئة في جنوب أفريقيا، تناول الوزراء ورؤساء الوفود مسألة تنفيذ الغايات التالية من الأهداف الإنمائية للألفية:

- (أ) الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع - البيئة والفقر؛
- (ب) الهدف ٧: كفاءة البيئة المستدامة - بالنسبة للمياه والتصحيح والمستوطنات البشرية؛
- (ج) الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة - القضايا الجنسانية والبيئة.

وجرت مداولات خصبة وواسعة النطاق وتفاعلية أكدت اقتناع جميع الوزراء ورؤساء الوفود بأن هناك حاجة إلى زيادة الاهتمام بالأسس البيئية الداعمة للأهداف الإنمائية

للألفية أثناء تنفيذ إعلان الألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في المستقبل، ولا سيما الأهداف والغايات المكملّة لأهداف الألفية. وأجمعت وجهات نظر الوزراء ورؤساء الوفود على أن هناك حاجة إلى تدابير محددة وتحظى بالأولوية لضمان أن تكون البيئة المستدامة جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الخاصة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي سوف تنشأ عن الجلسة العامة رفيعة المستوى التي ستعقد في موعد لاحق من هذا العام. ويسعى هذا الموجز الذي أعده الرئيس إلى الارتكاز على الاتجاهات الرئيسية للمناقشات التي دارت بين الوزراء ورؤساء الوفود الذين حضروا الاجتماع، وليس تقديم وجهة نظر تركز على توافق الآراء بالنسبة لجميع النقاط.

وبناء على هذا الاعتقاد، واعترافاً بمبادرة جيغو، طلب الوزراء ورؤساء الوفود من رئيس مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي إحالة الموجز المقدم منه إلى الجلسة العامة رفيعة المستوى للجمعية العامة خلال دورتها الستين، مساهمة من وزراء البيئة المجتمعين في مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

١ - أسندت الجلسة العامة رفيعة المستوى للجمعية العامة أهمية رئيسية لتنشيط التدابير اللازمة للتصدي للتحدي الرئيسي الذي يواجهها جميعاً بوصفنا مجتمعاً عالمياً - المتمثل في تحقيق أهداف إعلان الألفية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. إذ أن تحقيق تلك الأهداف بطريقة مستدامة يتطلب الاعتراف بضرورة أن تكون الاستدامة البيئية التي تدعم تحقيقها في صلب الجهود الأخرى التي سبيلها المجتمع الدولي. ويمكن تيسير ذلك بزيادة التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. ويعتبر تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وزيادة تطوير الإدارة الرشيدة للبيئة الدولية مطلباً هاماً بصورة خاصة لوضع ترتيبات مؤسسية قوية قادرة على ضمان إمكانية مراعاة اعتبارات الاستدامة البيئية.

ألف - الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع - البيئة والفقر

٢ - إننا نعتمد بصورة أساسية على النظم الإيكولوجية الطبيعية والموارد التي تقدمها مستجمعات المياه والطبقات الحاملة للمياه، والنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية والجبال والغابات والتربة والغلاف الجوي، وما زالت هذه الموارد والخدمات تتعرض للأخطار نتيجة لما تحدثه أنماط الاستهلاك والإنتاج لدينا من تقويض لاستدامة قاعدة الموارد التي نعتمد عليها.

٣ - إن الفقر المدقع وتدهور الموارد الطبيعية وتغير البيئة العالمية تجتمع كلها في حلقة مفرغة هابطة يمكن أن تقوض جميع الجهود الإنمائية، وتزيد من الأخطار المحتملة للصراعات وعدم الاستقرار على جميع المستويات، بما في ذلك زيادة ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد تبين أن الاستثمار في الاستدامة البيئية وتلك الخاصة بالموارد الطبيعية يحقق عائدات عالية جداً في المدى الطويل. غير أن دوائر صنع القرار السياسي ما برحت تعطي أولوية للاستثمارات ذات العائدات القصيرة الأجل بصورة غير متناسبة دون إدراك أن هذه الاستثمارات قد لا تسهم في كسر دائرة الفقر المدقع والتدهور البيئي في الأجل الطويل.

٤ - ويبدو الإخفاق في تنشيط الصلة بين الاستدامة البيئية والأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ١ واضحاً في استراتيجيات الحد من الفقر الحالية، والخطط الإنمائية الوطنية والخطط والسياسات الإنمائية دون الوطنية والقطاعية في البلدان النامية. وتؤدي الضغوط السياسية إلى إسناد الأولوية للاستثمار قصير الأجل والموجه إلى القطاعات في حالات الفقر المدقع. كذلك فإن المجال المالي شديد التقييد الذي تعمل فيه البلدان النامية يمكن أن يحول دون إدراج اعتبارات الاستدامة البيئية في هذه الخطط والاستراتيجيات.

٥ - وعلاوة على ذلك، ما زالت المعلومات ذات الصلة بالاستثمار، ولا سيما الخاصة بالتكاليف المالية والاقتصادية، والمنافع، محدودة للغاية، ومن ثم تزيد من تقييد الاستثمارات ذات الصلة بالبيئة.

٦ - لن يمكن أن تتحقق طموحات المجتمع الدولي المتمثلة في إعلان الألفية وغير ذلك من اجتماعات القمة التي جرت في السنوات الأخيرة وصادق عليها رؤساء الدول والحكومات، إلا من خلال زيادة الجهود بدرجة كبيرة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يضع خطة استثمارية محددة التكاليف وموجهة وممولة، وأن ينشط الالتزام بتحسين أسلوب الإدارة وحكم القانون.

١ - توصيات موجهة إلى البلدان والمجتمع الدولي

٧ - ينبغي للجلسة العامة رفيعة المستوى أن تعتمد إدراج اعتبارات الاستدامة البيئية بصورة منهجية في جميع الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط التنمية الوطنية، مع مراعاة الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة بوضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة.

- ٨ - ينبغي بذل مزيد من الجهود لتوفير المبررات المنطقية الاقتصادية للاستثمار في الاستدامة البيئية. وينبغي لهذا الغرض وضع إطار تحليلي يجمع بين التكاليف والمنافع البيئية، فضلا عن تكاليف الجمود فيما يتعلق بصنع القرار.
- ٩ - ينبغي تمويل خطة بآلي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات وتنفيذها لتحقيق هدفها المتمثل في زيادة قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال زيادة كبيرة لكي تتمكن من رصد وتقييم الاتجاهات البيئية.
- ١٠ - تعد زيادة القاعدة المالية الخاصة بمرفق البيئة العالمية زيادة كبيرة أمرا شديدا الأهمية، وينبغي دراسته بصورة جديدة.
- ١١ - لا بد من إلغاء أعباء الديون المرهقة التي تعاني منها البلدان النامية أو التخفيف منها بدرجة كبيرة لإتاحة الفرصة للبلدان للاستثمار في برامج لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة مستدامة من الناحية البيئية، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويشير مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي إلى أنه مما يبعث على التشجيع تلك الجهود الحالية التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا الصدد.
- ١٢ - ينبغي التوسع في استكشاف الآليات المالية المتكررة مثل مرفق التمويل الدولي وتعويض الكربون، وتجارة الانبعاثات والضرائب الدولية والمقايضات المحتملة للديون مقابل الطبيعة.
- ١٣ - يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تزيد من جهودها لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الخاص بها للمساعدة الإنمائية الرسمية حتى يمكن إتاحة الأموال اللازمة لزيادة الاستثمارات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.
- ١٤ - ينبغي التعجيل بوتيرة تنفيذ خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية ذات الصلة، بما في ذلك خطة عمل موريشيوس، على أساس خطة واضحة ومحددة الأولويات مع ما يقابلها من مجموعة التدابير والبرامج والاستثمارات على جميع المستويات، ومع مسؤوليات واضحة تتحملها جميع العناصر الفاعلة، ومؤشرات للرصد وتعزيز مساهمتها في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية.
- ١٥ - ينبغي ضمان إشراك الفقراء، ولا سيما فقراء الريف والنساء والشباب، في وضع استراتيجيات سليمة بيئياً لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على المستويين المحلي والمجتمعي باعتبار ذلك عنصراً رئيسياً في نجاح هذه الاستراتيجيات.

١٦ - ينبغي التوسع في استكشاف الآليات المبتكرة، بما في ذلك الخدمات المالية صغيرة النطاق، والحوافز الضريبية المتساوية، وإشراك المجتمع المدني لتعزيز الملكية والالتزام المحليين بهذه الاستراتيجيات. كما ينبغي متابعة إقامة الشراكات مع القطاع الخاص وغيره من القطاعات والمجتمع المدني اعتماداً على الخبرات المكتسبة منذ عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

١٧ - ينبغي أن تساند تدابير التجارة والمعونة بعضها الآخر. وينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لإزالة الحواجز أمام التجارة والإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة التي لها تأثيرات سلبية على الصادرات السلعية في البلدان النامية. وتشكل التدابير الرامية إلى إزالة الحواجز التجارية مسؤولية متبادلة. وسوف تسهم هذه التدابير بالاقتران مع الجهود التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية في التخفيف من الضغوط التي تتعرض لها الموارد الطبيعية.

١٨ - ينبغي للمؤسسات المالية الدولية ووكالات التعاون الإنمائي إدراج مبادئ الاستدامة البيئية في سياساتها وبرامجها. كما ينبغي إدراج الاعتبارات البيئية في سياسات الاستثمار والتجارة المباشرة الأجنبية بوصفها من العناصر الدافعة للتنمية.

١٩ - ينبغي تعزيز القاعدة العلمية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لمواجهة تحديات إدراج الاستدامة البيئية في السياسات الإنمائية.

٢ - توصيات موجهة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢٠ - ينبغي أن تكون مبادرة البيئة والفقير التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي آلية رئيسية لمساعدة البلدان النامية بصورة كاملة على إدراج الاستدامة البيئية في استراتيجيات الحد من الفقر والتنمية. وسوف تتطلب هذه المبادرة التزاماً وتمويلاً كافياً على المدى الطويل، وينبغي تعزيز الدور التنسيقي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة داخل منظومة الأمم المتحدة ومشاركته في فريق الأمم المتحدة الإنمائي.

٢١ - ينبغي تنفيذ مذكرة التفاهم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمسألة تحظى بالأولوية، ويتعين تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تقديم الدعم والمشورة التقنية للحكومات على المستوى الوطني.

٢٢ - ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعزز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية ومع الوكالات والبرامج المتخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة.

باء - الهدف ٧: كفالة الاستدامة البيئية فيما يتعلق بالمياه، والتصحيح والمستوطنات البشرية

٢٣ - للاستثمارات المتزايدة في البرامج المستدامة بيئيا للمياه، والتصحيح والمستوطنات البشرية فوائد مضاعفة للنساء، والفقراء والبيئة.

٢٤ - ولعل المياه هي الأكثر أهمية بالنسبة لجميع الموارد البيئية وهي مفتاح صلاحية النظم الإيكولوجية في العالم واستدامتها على المدى الطويل. وتُعد صحة النظم الإيكولوجية حاسمة بالنسبة لكم ونوعية إمدادات المياه. ويمكن للأنشطة البشرية، مثل إنشاء البنى التحتية الضارة بيئيا، وتعديل تدفقات الأنهار، وإزالة الغابات، والممارسات الزراعية غير المستدامة، والصيد الجائر، وإدخال أنواع غازية غريبة وإطلاق الملوثات، أن تخل بهذا التوازن الدقيق.

٢٥ - وبصفة خاصة، يتصل العديد من التهديدات التي تؤثر على صحة النظم الإيكولوجية ككل، وبالتالي على قدرة النظم الإيكولوجية على تقديم الخدمات التي تعتمد عليها حياة الإنسان، بموارد المياه. كما أن النقل غير المشروع عبر الحدود للمواد السمية والمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، يهدد أيضا النظم الإيكولوجية وصحة الإنسان.

٢٦ - ويُعد الربط بين الإدارة المستدامة بيئيا للمياه والحد من الفقر أمرا حاسما، وينبغي وضعه ضمن الأولويات لضمان اتخاذ الإجراء المناسب بشأنه. وقد أبرز تقرير تنمية المياه العالمية لمنظومة الأمم المتحدة التدهور المستمر في موارد المياه العذبة، علاوة على الروابط بين المياه وتحقيق أهداف إعلان الألفية المتفق عليها دوليا.

٢٧ - كما أن تكاليف الاستخدام غير المستدام بيئيا للمياه من خلال التلوث وعمليات السحب الزائد للمياه لا يتم التعرف عليها وتقدير قيمتها بصورة كافية وهي غالبا ما تكون مرتفعة جدا - حيث أصبحت المياه النظيفة والصالحة للاستخدام لأجيال عديدة غير صالحة للاستهلاك البشري خلال سنوات قليلة، مسببة الأمراض والوفيات من جراء الإصابة بالأمراض المنقولة عبر الماء. ويلقى الملايين كل عام حتفهم من جراء الإصابة بالأمراض المنقولة عبر الماء، والتي تشكل في بعض البلدان نسبة كبيرة من الأمراض ككل. كما أن للاستخدام غير المستدام بيئيا للمياه آثارا غير متناسبة على النساء والأطفال، الذين يجب إعطاء الحاجات الخاصة بهم أكبر قدر من الأولوية.

١ - توصيات موجهة إلى البلدان والمجتمع الدولي

٢٨ - ينبغي للبلدان كفالة حضور أوسع يشمل العديد من القطاعات من الوزراء في الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة، بالنظر إلى الروابط بين البيئة والتنمية في مجال

المياه، والتصحيح والمستوطنات البشرية. ويمكن أن يؤدي التحديد الواضح لمسؤوليات المتابعة إلى تيسير تنفيذ نتائج الدورة الثالثة عشرة للجنة.

٢٩ - ومن الأمور الحيوية تحقيق الاستخدام المستدام بيئيا للمياه، ويعتبر تطبيق الإدارة المتكاملة لموارد المياه (IWRM)، بما في ذلك نهج النظم الإيكولوجية، هو العملية المناسبة لتحقيق هذا الغرض.

٣٠ - يجب تقدير قيمة تكاليف الاستخدام غير المستدام بيئيا للمياه.

٣١ - كما يجب أن تصبح عملية التقييم البيئي للسلع والخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية عنصرا أساسيا في استراتيجيات إدارة المياه.

٣٢ - وفي حين تعتبر زيادة الاستثمارات في البنية التحتية أمرا حيويا على المستوى الوطني، إلا أنه ينبغي أن يكون هناك اعتراف واضح بالحاجة إلى بنية تحتية تكون القدرة على تحمل تكلفتها أكبر، وأقل حجما ومستدامة بيئيا تهدف إلى وضع موضوع توفير حاجات الفقراء على رأس الأولويات. وينبغي أن تضمن الحكومات، والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية توافر استثمارات كافية لتخفيف التبعات البيئية السلبية من جراء إنشاء بنية تحتية ضخمة.

٣٣ - كما يجب الحد من تعرض قاطني الأحياء الفقيرة للضرر من خلال النهوض بسياسات تخطيط استخدام الأراضي التي تهدف إلى الاستدامة البيئية وتقليل المخاطر. كما يجب إيلاء الإصحاح المحسن أولوية كبيرة، وذلك باستخدام الحلول الصغيرة في المناطق الحضرية وتبادل أفضل الممارسات.

٣٤ - وتزيد نهج النظم الإيكولوجية من توافر المياه النظيفة وينبغي أن تكون جزءا مكتملا لإجراءات إمداد الفقراء بالمياه النظيفة والإصحاح الكافي.

٣٥ - وينبغي أن تشجع البلدان تنمية إمدادات المياه والحصول عليها على كل المستويات بحيث تفي بحاجات أكثر الناس فقرا، بما في ذلك بائعي المياه والإدارة المجتمعية.

٣٦ - ويجب على المجتمع الدولي الوفاء بتعهداته الخاصة بزيادة تدفق الموارد المالية. وتعتبر الآليات المؤسسية المحسنة الخاصة بالمياه وأسلوب إدارتها من العوامل المهمة لتعبئة الاعتمادات ولكن هناك حاجة أيضا لزيادات حقيقية في المساعدات المقدمة من الجهات المانحة والتي ينبغي أن تكون مستكملة ببناء القدرات على كل المستويات.

٢ - توصيات موجهة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٣٧ - ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يزيد من دعمه لتنفيذ هدف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ بشأن الإدارة المتكاملة لموارد المياه وخطط الكفاءة بحلول عام ٢٠٠٥، مع تقديم الدعم للبلدان النامية، بما في ذلك ما يتم من خلال بناء القدرات، وبلاشتراك مع شركاء مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والشراكة العالمية للمياه.

٣٨ - ينبغي أن يقوم المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة برصد التقدم المحقق في تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وأهداف التنوع البيولوجي في البحار والمياه العذبة الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، على نحو ما تقضي به الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وأن يقدم تقارير منتظمة عن ذلك إلى الهيئات الحكومية الدولية وثيقة الصلة.

٣٩ - ينبغي أن يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعماً لإنشاء هيئات وزارية إقليمية بشأن المياه مثل مجلس الوزراء الأفريقيين المعني بالمياه.

٤٠ - ينبغي أن يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن خلال المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، على كفالة إدماج استخدام المياه بشكل مستدام بيئياً في استراتيجيات الحد من الفقر والخطط الإنمائية الوطنية.

٤١ - ينبغي أن يركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل أكبر على الجمع ما بين مختلف الأصوات والشركاء.

٤٢ - ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يكون أكثر نشاطاً في المنتدى الدولي، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات المالية الدولية، للسعي إلى التعريف بما للاستدامة البيئية من مساهمة بالغة الأهمية في الوفاء بالأهداف المتعلقة بالمياه وغيرها من الغايات.

جيم - الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - القضايا الجنسانية والبيئية

٤٣ - لن يتيسر تحقيق التنمية المستدامة بدون تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. ويعني ذلك أن المساواة بين الجنسين ليست مجرد مسألة عدالة اجتماعية فحسب وإنما هي أداة فعالة أيضاً في التمكين الاقتصادي والإدارة البيئية والتنمية المستدامة، وشرط أساسي في هذا الصدد.

٤٤ - والنساء هن أكثر المتضررات من التردّي البيئي، مثل التلوث الكيميائي وتلوث الهواء الداخلي. كما أنّ الأكثر عرضة للتضرر من الكوارث الطبيعية. والنساء أيضا من بين أفقر الفقراء وإن يكن أقوى العناصر الدافعة إلى التغيير.

٤٥ - وتتطلب معالجة هذا الوضع بذل جهود متضافرة من جانب كل من يعنيه الأمر، والاستفادة من مبادرات من قبيل المرأة صوت للبيئة وشبكة وزيرات البيئة.

١ - توصيات موجهة إلى البلدان والمجتمع الدولي

٤٦ - ينبغي أن تدرج المساواة الجنسانية على جميع المستويات في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر.

٤٧ - ينبغي تمكين النساء والفتيات عن طريق التعليم وبناء القدرات ليس فقط في مجال البيئة ولكن في جميع الميادين. فالقضاء على الأمية والتعليم الأساسي لليافعين والتعليم في مجالات الصحة والطب الوقائي والتصحاح أمور ضرورية. وينبغي الاستفادة القصوى من التوجيه والنصح ومن معارف السكان الأصليين. وينبغي أن تدرج المساواة الجنسانية والبيئة في مناهج المدارس للنساء وللرجال على السواء.

٤٨ - وينبغي تحديد وإزالة العوائق التي تقف في وجه تعليم النساء والفتيات كنقص مرافق الصرف الصحي في المدارس مثلا.

٤٩ - ينبغي تمثيل النساء على قدم المساواة وأن يتم إشراكهن مشاركة كاملة في اتخاذ القرارات البيئية على جميع المستويات. وينبغي إشراكهن من البداية في عملية التخطيط وأن يكون لهن سبل كاملة للحصول على المعلومات البيئية. وينبغي تمثيل النساء بالتساوي في مراكز القيادة من مستوى القاعدة وحتى المستويات الوطنية والدولية في جميع القطاعات بما في ذلك البيئة. وينبغي للرجال أن يشتركوا بفعالية في تمكين المرأة.

٥٠ - ينبغي تحديد وإزالة العوائق أمام مشاركة المرأة وقيادتها.

٥١ - ينبغي للحكومات والمجتمع الدولي التركيز على الالتزامات الدولية ذات الأولوية التي تضر بالمرأة وبخاصة المواد الكيميائية والفلزات الثقيلة والماء والتصحاح والمستوطنات البشرية.

٥٢ - ينبغي أن تتمتع المرأة بالمساواة في الوصول إلى الأنشطة الاقتصادية وفرص السوق وحيازة الأرض والموارد الطبيعية.

٥٣ - ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تعزز أو تنشئ آليات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتقييم تأثير التنمية والسياسات البيئية على المرأة.

٢ - توصية موجهة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥٤ - ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون والتعاقد مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وشعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والحكومات الوطنية النهوض بدور أقوى في ميدان الجنس والبيئة وفي التعليم والمشاركة والتقييم ضمن جملة أمور أخرى.